٤

على ان ما بعدها نادر بالنظر الى ما قبلها وان كان في نفسه غير نادر فليتامل ثم اعلم
ان قوله ووقع التفريغ في الايجاب فيه نظر لان قول المغني يكون الاضمار في
يكون لان عسى لخ معناه لا يكون الاضمار في عسى في وقت من الاوقات الا في كذا
فالوقت المقدر نكرة في سياق النفي فالاستثنا بعدها من المنفي كما في قولك
لا يا تينا زيد الا يوم كذا نعم قد يعبرون بنحو قولك هذا ضعيف الا اذا حمل
على كذا فهو استثناء مفرغ في الاثبات صورة ولكنه في المعنى نفي لانه بمعنى
ضعيف انه لا يعتمد عليه مثلا وقال في المغني اخر الكتاب في اول الباب
الثامن ما نصه السادسة وقوع الاستثنا المفرغ في الايجاب نحو وان كانت
لكبيرة الا على الخاشعين ويابى الله الا ان يتم نوره لما كان المعنى وانها لا تسهل
الا على الخاشعين ولا يريد الله الا ان يتم نوره انتهى ومنها قولهم لا بد من
كذا اي لا مفارقة وقد يفسر بوجب وذلك لان اصله في الاثبات بد الامر
فرق وتبدد تفرق وجاءت الخيل بدادا اي متفرقة فاذا نفي التفرق والمفارقة
بين شيئين حصل تلازم بينهما دائما فصار احدهما واجبا للاخر ومن ثم
فسروه بوجب وبد اسم مبني على الفتح مع لا النافية لانه اسمها والخبر محذوف
اي لنا او نحوه وقد صرح به وذكر الغزي في حواشي المطول ان الجار
والمجرور متعلق بالمنفي اعني بد على قول البغداديين حيث اجازوا لا طالع
جبلا بترك تنوين الاسم المطول اجراء له مجرى المضاف والبصريون اوجبوا
في مثله تنوين الاسم وجعلوا متعلق الظرف فيما بني الاسم فيه على الفتح
كما فيما نحن فيه محذوف هو خبر المبتدا اي لا بد ثابت لنا وقوله من كذا خبر
مبتدا محذوف اي البد المنفي من كذا وهذه الجملة الاسمية التبيينية لا محل لها
من الاعراب لانها جملة مستانفة لفظا ويجوز ان يكون من كذا متعلقا بما دل عليه
لا بد اي لا ابد من كذا وقد اشار الشريف في اواخر بيان المفتاح الى ان الظرف
في مثله خبر للا حيث قال في قوله لا تلقى لاشارته ان لا تساويد ليس معمولا
للتلقي والا لوجب نصبه على التشبيه بالمضاف بل هو خبر لا فتامل وقيس
على ما ذكرنا نحو هذا التركيب انتهى اقول هذا ظاهر فيما اذا قيل لا بد

لا بد من كذا

من كذا

من كذا اما اذا قيل لا بد لكذا من كذا فالخبر هو الظرف الاول الا ان يقال من تعدد
الاخبار فتامل ثم قوله ويجوز ان يكون متعلقا بما دل عليه لا بد اي لا ابد من كذا
ففيه نظر اذ لا فرق بين هذا المقدر والمذكور فلا حاجة الى تقديره وهذا وقع
في بعض العبارات لا بد وان يكون واستعمله السعد في كتبا يعني وقال الغزي
ان الواو مزيدة في الخبر وقال بعض المحشين هذه الواو للصوق اي لزيادة لصوق
لا بالخبر انتهى وفيه بحث فان الكون المنسبك من ان والفعل لا يصلح ان يكون
خبرا هنا فان قيل حذف الجار بعد ان وان مطرد قلنا اذا قدر الجار يكون
لغوا متعلقا بقوله بد والخبر محذوف كما مر على ان صاحب المغني لا يثبت
واو اللصوق كما ذكره بعض الفضلاء ورجح ان الواو هنا زائدة وانها التي
دخولها في الكلام كخروجها ورايت في بعض الهوامش انه روي عن ابي سعيد
السيرافي في شرح كتاب سيبويه انه قال تجي الواو بمعنى من فان ثبت ذلك يكون
حمل الواو هنا عليه اولى من دعوى زيادتها فليراجع ومنها قولهم
هو كذا لغة او اصطلاحا قال ابن الحاجب انه منصوب على المفعولية المطلقة وانه
من المصدر المؤكد لغيره صرح به في اماليه وفيه نظر من وجهين الاول ان اللغة
ليست اسما للحدث والثاني انها لو كانت مصدرا مؤكدا لغيره لكانت انما كانت
تاتي بعد الجملة فانه لا يجوز ان يتقدم ولا يتوسط فلا يقال حقا زيد ابني ولا
زيد حقا ابني وان كان الزجاج يجيز ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون مفعولا
لاجله او منصوبا على نزع الخافض او تمييزا قلت لا يجوز الاول لان المنصوب
على التعليل لا يكون الا مصدرا ولا الثاني لوجهين الاول ان اسقاط الخافض
سماعي واستعمال مثل هذا التركيب مستمر شايع في كلام العلماء الثاني انهم
التزموا في مثل هذه الالفاظ التنكير ولو كانت على اسقاط الخافض لبقيت
على تعريفها الذي كان مع وجود الخافض كما بقي التعريف في قوله تمرون الديار ولم تعوجوا
واصله تمرون على الديار او بالديار ولا الثالث لان التمييز اما تفسير للمفرد كرطل
زيتا او تفسير للنسبة كطاب زيد نفسا وهذا ليس شيا منهما اما انه ليس
تفسيرا للمفرد فلانه لم يتقدم مبهم وضعا فيميز واما انه ليس تفسيرا للنسبة فلانه

هو كذا لغة واصطلاحا

Copyright King Saud University